

## المحاضرة رقم ( ١ ) من الفصل الاول الاستثمار المفهوم والأهمية - العلاقة مع بعض المفاهيم الاقتصادية

### أولاً:- مفهوم الاستثمار وأهميته الاقتصادية

قبل البدء بموضوع مادتنا المقررة (الاستثمار السياحي) للمرحلة الدراسية الحالية نتطرق الى الاستثمار بصورة عامة والذي يعد المكون الثاني والرئيسي من عناصر الطلب الكلي الفعال المهمة في الاقتصاد والمتمثلة ب:-

( الاستهلاك - الاستثمار - الانفاق الحكومي - صافي التجارة الخارجية )

لقد وردت في الادبيات الاقتصادية تعريفات عديدة للاستثمار كل بحسب المجال الذي يبحث فيه

حيث يعرف الاستثمار بأنه ((عملية توظيف الأموال الفائضة في أدوات ومجالات استثمارية متنوعة بهدف خلق إنتاج جديد أو توسيع الإنتاج الحالي وزيادة تكوين رأس المال على مستوى الاقتصاد والمجتمع أو لتحقيق زيادة فعلية في الثروة))  
و يعرف ايضاً بأنه (( الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية أو الإضافة إلى رأس المال أو استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لإنتاج السلع والخدمات وللحفاظ على الطاقات الإنتاجية القائمة وتوسيعها))

كما و يمكن ان نميز بين مفهومي الاستثمار وتكوين رأس المال

فالاستثمار هو التخلي عن اموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وكذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم ، وعن عامل المخاطرة المرافق للمستقبل الذي يتم فيه تحصيل هذه التدفقات . او هو ذلك الجزء من الدخل غير المستهلك (الادخار) والذي يعاد استخدامه في العمليات الانتاجية بهدف زيادة الانتاج وتوسيعه او المحافظة عليه. او هو الاضافة الى قيمة رأس المال الحالي الناجم عن نشاط انتاجي لفترة معينة .

اما تكوين رأس المال فيمثل مجموع الاموال غير المباشرة والوسيلة والتي من خلال دورات الانتاج وبذل قدر من الوقت تجعل العمل الانساني اكثر انتاجية واقل جهداً.

و يحظى موضوع الاستثمار بأهمية بالغة من قبل جميع دول العالم المتقدمة منها والنامية على حد سواء لاسيما من قبل صناعات القرار السياسي والاقتصادي وذلك لما يحققه من فائض اقتصادي يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وزيادة معدلات التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لعموم أفراد المجتمع ، وللاستثمار أهمية كبيرة من شأنه أن يولد آثار ايجابية على مستوى الاقتصاد الوطني من خلال توزيع الاستثمارات قطاعيا ومكانياً ، والذي يؤدي إلى زيادة معدلات الدخل الوطني للبلد وتوليد فرص عمل جديدة والى زيادة الإنتاج ، حيث تؤدي زيادة معدلات الاستثمار إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للبلد وبالتالي زيادة الدخل من خلال عمل مضاعف الاستثمار. إضافة إلى دوره البارز في تحريك النشاط الاقتصادي كونه المتغير الأهم في تحديد معدلات النمو الاقتصادية إضافة إلى إسهامه في دعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات ودعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث يقوم الاستثمار بدور رئيسي في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي ويؤدي التغير في الاستثمار إلى تغيرات مضاعفة في الدخل الوطني والتوظيف كذلك يحدد الاستثمار سرعة النمو الاقتصادي للمجتمع وذلك لأن اتجاه هذا النمو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتكوين رأس المال والذي يحدد بدوره الاستثمار ، وبالرغم من أهمية الاستثمار إلا انه لازالت الدول النامية لا تولي الأهمية القصوى له بسبب ندرة رأس المال لديها الناجم عن عدة أسباب والمتمثلة بارتفاع معدلات الاستهلاك ومعدلات النمو السكاني والى انخفاض معدلات نمو الدخل الوطني والى ضعف الوعي الادخاري والاستثماري والى عدم توفر البيئة والمناخ الاستثماري الملائم إضافة إلى الاستخدام غير الرشيد لرأس المال المتاح. ويمكن بيان أهمية الاستثمار من الناحية الاقتصادية بمجموعة من النقاط التي تكمن وتتجسد بمجموعة من المكاسب وكالاتي :-

- ١- الاستثمار عملية اقتصادية يستخدم لمواجهة الزيادة في الطلب الكلي نتيجة الزيادة في عدد السكان وتحسن الدخل والمستوى المعاشي للسكان وتلبية الحاجات الضرورية وصولاً الى امتلاك السلع الكمالية ومن بينها الرحلات السياحية، وهذا يتطلب تحقق المزيد من الاستثمارات لزيادة القدرة الانتاجية لسد الحاجة المتزايدة في الطلب الكلي. ولكون الاستثمار عنصراً مهماً من عناصر الطلب الكلي ففي حالة توقف الاستثمار يقل الطلب الكلي ويختل التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، بحيث يصبح هناك فائض في العرض الكلي فينتج الاقتصاد نحو حالة الكساد.
- ٢- يعمل الاستثمار على زيادة طاقة البلد الانتاجية من خلال انتاجه السلع الانتاجية الجديدة وتطويرها بحيث تكون اكثر كفاءة وانتاجية بمرور الزمن .
- ٣- يتمثل الاستثمار بالإنفاق على تكوين الاصول الانتاجية كالمواد الاولية والمكائن، وفي حالة عدم وجود استثمار فلا يوجد انتاج او تجديد او صيانة وبالتالي فسوف تندثر المكائن بعد نفاذ عمرها الانتاجي اي دون قدرة انتاجية

فتتوقف الحياة الاقتصادية اذ ان الاستثمار ينقل اقتصاد اي دولة من حالة الركود الاقتصادي الى حالة الرخاء الاقتصادي.

٤- يعمل الاستثمار على تنشيط الاقتصاد القومي ويؤثر بشكل كبير على الدخل القومي الذي هو تابعاً للاستثمار والعلاقة طردية بينهم حيث مع زيادة الاستثمار يزداد الدخل والعكس صحيح فضلا عن تأثيره على المدخرات التي ستصبح مكدسة في البنوك ويصبح سعر الفائدة صفر ويختل التوازن في الاقتصاد القومي اذ يزداد الطلب على السلع الاستهلاكية دون انتاج مقابل لها

٥- يعمل الاستثمار على تعظيم ثروة المستثمر وتحقيق المزيد من الارباح وتحقيق الرفاهية الاجتماعية ، اضافة الى كونه ضمانا للإنسان بعد بلوغه سن التقاعد وان ينفق امواله اما عن طريق الاستهلاك او الادخار والاستثمار.

٦- يعد الاستثمار من اهم العوامل المحددة للتنمية الاقتصادية والاساس لعملية التنمية الاقتصادية لاسيما للبلدان النامية التي تسعى للنهوض لتلحق بركب العالم المتقدم من خلال تحقيق المزيد من الاستثمارات ، كذلك فإن الاستثمار يدعم التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ويحقق فوائض في الصادرات تدعم التنمية الاقتصادية وتوفر الاموال لمزيد من الاستثمارات للتطور نحو الافضل

٧- ان الاهمية الاقتصادية للاستثمار في المجتمع لا تأتي من خلال الاستثمار الانتاجي المادي فقط بل من خلال الاثار الاجتماعية للاستثمار اذ يوفر المزيد من فرص العمل ومعالجة البطالة ، وفي مجال البحث العلمي والمعرفة والصحة والتعليم، أي في مجال الاستثمار في رأس المال البشري وبالتالي يخلص البلد من التقاليد البالية ويصبح اكثر انفتاحاً من الناحية الاجتماعية.

## ثانياً:- علاقة الاستثمار ببعض المفاهيم الاقتصادية

ان للاستثمار صلة وثيقة بمجموعة من المفاهيم الاقتصادية من أهمها:-

الدخل Income

الاستهلاك consumption

الادخار Saving

الاقتراض Borrowing

يمثل الدخل مجموع عوائد عناصر الانتاج خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة ويكون على شكل صورة نقدية ، وعناصر الانتاج تتمثل بـ ( الارض وعائدها الربيع – راس المال وعائدها الفائدة – العمل وعائده الاجر – التنظيم وعائده الربح )

وينقسم الدخل الى الاستهلاك والادخار  $Income = consumption + Saving$

حيث يعرف الاستهلاك بأنه استخدام حجم معين من السلع والخدمات من خلال الطلب المدعوم بقوة شرائية

ويعرف الادخار على انه ذلك الفائض من الدخل بعد الانفاق الاستهلاكي بحيث يوجه الى نوع آخر من الانفاق وهو ما يطلق عليه بالانفاق الاستثماري ويعد الادخار من المصادر الاساسية لتمويل الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية

اذن فإن الدخل = الاستهلاك + الاستثمار

$Income = consumption + Investment$

وبناء على ذلك نتوصل الى ان الادخار = الاستثمار  $Saving = Investment$

وكذلك يمكننا بيان حالة التوازن واللاتوازن بين عمليتي الاستثمار والاقتراض

ان للفرد دخلاً نقدياً يحرص على زيادته من اجل تلبية رغباته واحتياجاته وتحقيق اقصى مستوى ممكن من الاشباع وذلك ما يتطلب منه استهلاك هذا الدخل او جزء منه ، فاذا تساوى دخله مع استهلاكه تماماً حينئذ انه في حالة توازن ، اما اذا لم يتساويا يحقق حالة اللاتوازن . ونظراً لان الافراد يتفاوتون في دخولهم النقدية كما ان لكل منهم نمطاً معيناً في استهلاك السلع والخدمات ، فان حالة التوازن هي الاستثناء ،

وحالة اللاتوازن هي القاعدة وبالتالي يتولد اما عجز او فائض والذي بدوره تتضح العلاقة الوثيقة التي تربط بين عمليتي الاستثمار والاقتراض.

ففي حالة تساوي الدخل مع الاستهلاك يكون الفرد في حالة توازن اما اذا لم يتساويا يكون الفرد في حالة اللاتوازن فاذا كان الدخل اكبر من الاستهلاك سيولد بدوره فائض وهذا الفائض سيوجه الى الادخار والتي توجه نحو الاستثمار

اما اذا كان الدخل اقل من الاستهلاك سيواجه الفرد حالة عجز مما يضطره الى تغطية هذا العجز عن طريق الاقتراض والذي يعرف على انه عملية اخذ مبالغ من المال من الافراد والبنوك مقابل التعهد بأعادة هذه المبالغ خلال مدة زمنية معينة بهدف تغطية اوجه الانفاق لعدم كفاية الدخل